ازمة الأمن الغذائي في الدول الهشّة: العراق انموذجاً

المدرس المساعد علي محسن دشر
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية
ali.mohsin@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

يتناول البحث أزمة الأمن الغذائي في الدول الهشّة، متخذاً من العراق أنموذجاً من خلال تحليل العلاقة بين ضعف مؤسسات الدولة وتذبذب السياسات العامة وتعثر تحقيق الأمن الغذائي. وينطلق البحث من أن الأمن الغذائي يمثل أحد مكونات الأمن الوطني، ويرتبط بقدرة الدولة على إدارة مواردها، وتعزيز إنتاجها المحلي، والاستجابة للصدمات الداخلية والخارجية.

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة وركز على أثر ضعف الحوكمة والاعتماد على الاقتصاد الريعي، والتحديات البيئية والمائية واضطراب الأسواق وسلاسل الإمداد الدولية في تعميق أزمة الأمن الغذائي في العراق. وتوصل إلى أن هشاشة مؤسسات الدولة أسهمت في تراجع الإنتاج المحلي واتساع الاعتماد على الاستيراد مما جعل العراق أكثر عرضة للصدمات الخارجية. وخلص البحث إلى أن معالجة الأزمة تتطلب تعزيز كفاءة المؤسسات وتطوير السياسات العامة ودعم الإنتاج المحلي وتنويع الاقتصاد بما يحقق أمناً غذائياً أكثر استدامة.

الكلمات المفتاحية: (الأمن الغذائي، الدول الهشّة، النظام السياسي، التحولات الدولية، سلاسل الإمداد).

تأريخ الاستلام 2026/6/15 تأريخ قبول النشر 2026/6/17

The Food Security Crisis in Fragile States: Iraq as a Case Study

Assistant Lecturer ALI MOHESEN
Al-Mustansiriya University / College of Political Science

Abstract

This study examines the food security crisis in fragile states, taking Iraq as a case study, by analyzing the relationship between weak state institutions, fluctuating public policies, and the challenges of achieving food security. The study proceeds from the premise that food security constitutes a component of national security and is closely linked to the state's capacity to manage its resources, enhance domestic production, and respond to internal and external shocks.

The study adopts the descriptive-analytical method and the case study approach. It focuses on the impact of weak governance, dependence on a rentier economy, environmental and water-related challenges, and disruptions in international markets and supply chains on the deepening of Iraq's food security crisis. The study concludes that the fragility of state institutions has contributed to the decline of domestic production and the expansion of dependence on imports, making Iraq more vulnerable to external shocks. It also concludes that addressing this crisis requires strengthening institutional efficiency, developing public policies, supporting domestic production, and diversifying the economy in order to achieve more sustainable food security.

Keywords: (Food Security, Fragile States, Political System, international Transformations, Supply Chains)

المقدمة

يُعد الأمن الغذائي أحد اهم المرتكزات الأساسية للاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول المعاصرة، إذ لم يعد يُنظر إليه بوصفه قضية اقتصادية أو زراعية فحسب، بل أصبح جزءًا من منظومة الأمن الوطني في ظل التحولات

المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، وكون العراق جزءًا من المجتمع الدولي فهو ليس بمنأى عن تلك التحولات التي اثرت بشكل مباشر على تحقيق متطلبات الامن الغذائي، وتزداد أهمية هذه القضية في الدول الهشّة التي تعاني من الضعف والخلل البنيوي في مؤسسات النظام السياسي، ووفقًا لمنظمة الشفافية العراق واحدًا من الدول التي تعاني الهشاشة في تلك الجوانب، هذا فضلًا عن عدم وجود استراتيجيات يمكنها ان توظف الامكانات المتاحة وتستغل الموارد الموجودة فيه للتغلب على التحديات السياسية والاقتصادية لا سيما الازمات الدولية هذا من جانب، وتحقق متطلبات الامن الغذائي من جانب اخر.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في أمور عدة، يمكن اجمالها بما يلي:

1. اضحى الامن الغذاء في الوقت المعاصر يتجاوز الحدود الاقتصادية والإنسانية إذ ارتبط بالتنافس الدولي بين القوى الدولية واخذ بعدًا سياسيًا واستراتيجيًا لان تلك القوى تمتلك تأثيرًا كبيرًا في الأسواق الغذائية العالمية من خلال سيطرتها على إنتاج وتصدير الحبوب والطاقة والأسمدة وهو ما يمنحها قدرة على التأثير في الأمن الغذائي للدول الأخرى.
2. ارتباط مصير الدول الهشة بالديون الخارجية، نتيجة لما تفرضه المنظمات الدولية من سياسات على الدول المقترضة.
3. أن الأزمات السياسية والاقتصادية الداخلية تسهم في تعطيل السياسات الزراعية وتفاقم مشكلة الغذاء، في حين أن التحولات الدولية مثل الأزمات الاقتصادية العالمية وارتفاع أسعار الطاقة واضطراب سلاسل الإمداد تزيد من حدة التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في الدول ذات الهشاشة السياسية والاقتصادية.

4. أصبح الغذاء جزءاً من التفاعلات الدولية في النظام الدولي، إذ اخذ يُستخدم أحياناً كأداة تأثير وفرض ارادات على الدول الأخرى.
5. هذه الأسباب تفرض على أصحاب القرار والمعنيين بإقرار السياسات العامة الى تبني سياسة عامة راشدة قادرة على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية إذا ما تعرض لها بلدنا العراق.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تحليل ازمة الامن الغذائي كواحدة من اهم التحديات البنيوية التي تواجه الدول الهشة على وجه العموم، والعراق على وجه الخصوص الذي يعاني من الهشاشة المؤسساتية عن طريق تحليل العوامل السياسية والاقتصادية والبيئية التي تؤدي الى ذلك واهم التداعيات الدولية والمحلية التي تترتب عليها.

اشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في أن الأمن الغذائي في الدول الهشّة لم يعد يرتبط بالعوامل الزراعية أو الاقتصادية فحسب، بل أصبح نتاجاً لتفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر في قدرة الدولة على إدارة مواردها وتحقيق التنمية المستدامة، وتزداد حدة هذه الإشكالية في العراق نتيجة هشاشة مؤسسات الدولة وضعف فاعلية السياسات العامة واستمرار الاعتماد على الاقتصاد الريعي، فضلاً عن تأثير التحولات الدولية والأزمات الاقتصادية والجيوسياسية التي تفرض تحديات إضافية أمام تحقيق الأمن الغذائي، **ومن ثم يسعى البحث للإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى أسهمت هشاشة الدولة العراقية، إلى جانب المتغيرات الدولية، في تعميق أزمة الأمن الغذائي وإعاقة تحقيق متطلباته؟**

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هشاشة الدولة وما يرتبط بها من ضعف الاستقرار السياسي والاختلالات البنيوية في مؤسساتها تؤدي إلى تعميق أزمة الأمن الغذائي نتيجة لضعف كفاءة السياسات العامة والقدرات الإنتاجية الوطنية وزيادة قابلية تأثر الدولة ومؤسساتها بالمتغيرات والأزمات الدولية وهذا ما ينطبق على الواقع العراقي الذي يعاني الاختلالات بمؤسساته الذي انعكس بشكل مباشر على واقع الامن الغذائي فيه، بسبب العلاقة الطردية بين هشاشة الدولة وتفاقم ازمة الامن الغذائي، فكلما ضعفت الدولة ومؤسساتها زاد اعتمادها على الخارج وتدهورت أوضاعها الاقتصادية.

مناهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة للكشف عن طبيعة التفاعل بين العوامل السياسية والاقتصادية المؤثرة في تحقيق متطلبات الامن الغذائي من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات الداخلية (النظام السياسي، المؤسسات، السياسات المتبعة) والمتغيرات الخارجية (التحولات الدولية، الأزمات الاقتصادية، سلاسل الإمداد)، بهدف تفسير واقع الأمن الغذائي.

هيكلية البحث

يتكون البحث فضلًا عن المقدمة والخاتمة من ثلاث مباحث وكما يلي: المبحث الأول: أثر بنية النظام السياسي في الأمن وفي المبحث الثاني سنتطرق الى التحولات الدولية وأثرها في الأمن الغذائي اما المبحث الثالث تطرقنا الى الامن الغذائي في العراق بين تحديات البيئة المحلية والتحولات الدولية

المبحث الأول: أثر بنية النظام السياسي في الأمن الغذائي

تتجلى قدرة النظام السياسي في كل دولة في مدى قدرة مؤسساته وكفاءتها في تنظيم العملية السياسية وإدارة القطاعات الحيوية المسؤولة عن تحقيق متطلبات

الامن الغذائي، فتراجع تلك المؤسسات عن أداء وظيفتها يعقد المشكلة ويجذرها ويؤدي ذلك الى خلق أجواء مضطربة تتداخل فيها العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في ضوء ذلك سنتطرق في هذا المبحث الى دور الاستقرار السياسي وكفاءة المؤسسات في إدارة الموارد الغذائية، فضلًا عن بيان كيفية إسهام الأزمات السياسية وضعف الحوكمة في تفاقم أزمة الغذاء في هذه الدول، وكما يلي:

المطلب الأول: الاستقرار السياسي وإدارة الموارد الغذائية

يعد الاستقرار السياسي أحد ابرز العوامل الأساسية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يعد ركيزة مهمة لضمان الأمن الغذائي داخل الدولة فكلما تمتعت الدولة بدرجة عالية من الاستقرار السياسي، تزداد قدرتها على وضع سياسات اقتصادية وزراعية فعّالة، وتطوير البنى التحتية المرتبطة بالإنتاج الغذائي، فضلًا عن قدرتها على إدارة الموارد الطبيعية بطريقة تحقق الاستدامة. وان عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى إضعاف قدرة الدولة على التخطيط والتنفيذ، الأمر الذي ينعكس سلبًا على قطاعات الإنتاج الزراعي وإدارة الموارد الغذائية (عبد الغني 2020، 424-425).

اذ إن إدارة الموارد الغذائية تتطلب وجود مؤسسات سياسية وإدارية قادرة على وضع استراتيجيات طويلة الأمد لتحقيق الاكتفاء النسبي من الغذاء، فضلاً عن ان القدرة على مواجهة الأزمات الطارئة مثل تقلبات الأسعار العالمية أو الكوارث الطبيعية وفي هذا السياق، تؤدي المؤسسات الحكومية دورًا محوريًا في تنظيم السياسات الزراعية، وتقديم الدعم للمزارعين، وتطوير التقنيات الزراعية، وتحسين شبكات النقل والتخزين والتوزيع فعندما تكون هذه المؤسسات مستقرة وفعالة، فان ذلك ينعكس بشكل مباشر في تعزيز القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي وتحقيق قدر أكبر

من الأمن الغذائي، فضلًا عن قدرتها على مواجهة الازمات الطارئة (الطراونة 2026، 17).

وتأسيسًا على ذلك فان الاستقرار السياسي يسهم في تعزيز قدرة الدولة على إدارة الأزمات الغذائية بفاعلية وقدرة كبيرة على تلافي تلك الازمات وإيجاد حلول لها، فعند حدوث أزمات مثل ارتفاع أسعار الغذاء عالميًا أو اضطراب سلاسل الإمداد (*)، تكون الدول المستقرة سياسيًا أكثر قدرة على اتخاذ إجراءات سريعة وفعّالة لحماية الفئات الأكثر ضعفًا، مثل تقديم الدعم الغذائي أو تنظيم الأسواق أو توفير مخزون استراتيجي من السلع الأساسية، أما في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، فإن ضعف التنسيق بين المؤسسات وتراجع كفاءة الإدارة الحكومية يؤديان غالبًا إلى تفاقم الأزمات الغذائية بدل احتوائها (الصباحي 2019، 19-20).

كون تأثير الاستقرار السياسي سيمتد الى قدرة الدولة على التفاعل مع النظام الدولي فالدول المستقرة سياسيًا تكون أكثر قدرة على المشاركة في المنظمات الدولية المعنية بالأمن الغذائي، والاستفادة من برامج الدعم والمساعدات الدولية وتطوير التعاون الإقليمي في مجال الزراعة والتجارة الغذائية وهذا سيعزز موقع الدولة في النظام الاقتصادي العالمي الامر الذي يساعدها على تأمين احتياجاتها الغذائية بصورة أكثر استدامة (عبد القادر 2014، 138).

وعلى الرغم من أن تحقيق الاكتفاء الغذائي الكامل قد يكون صعبًا بالنسبة لكثير من الدول لاسيما التي تعاني من عجز مؤسسات نظامها السياسي في التفاعل مع السياسات التي تتخذها (زهدي 2021، 10).

(*) تعرف سلاسل الامداد بأنها (النظام المتكامل للعمليات والأفراد والشركات والمنظمات الذين يساهمون في تحويل المواد الغذائية الخام من مرحلتها الأولية في الحقول والمزارع، وحتى وصولها كمنتج نهائي إلى يد المستهلك. وتتسم هذه السلسلة بالديناميكية والترابط؛ حيث يتأثر كل رابط فيها (الإنتاج، التصنيع، التوزيع، التجزئة) بالمتغيرات اللوجستية والاقتصادية والمناخية المحيطة بها")، ينظر: منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، سلاسل القيمة الغذائية المستدامة: مبادئ توجيهية، منشورات الفاو، إيطاليا، 2014، ص6-7.

وفي هذا الاطار يمكن القول أن الدول التي تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار السياسي غالبًا ما تحقق مستويات أفضل من الأمن الغذائي مقارنة بالدول التي تعاني من الاضطرابات السياسية المستمرة وهذا يعود إلى أن الاستقرار السياسي يوفر بيئة مناسبة للاستثمار في القطاع الزراعي ويشجع على تبني سياسات تنموية طويلة الأمد تهدف إلى زيادة الإنتاج وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وذلك من خلال تبني سياسات تنويع مصادر الاستيراد، وتطوير الإنتاج المحلي، وبناء احتياطيات استراتيجية من السلع الأساسية، لذلك نجد ان الاستقرار السياسي يمثل شرطًا أساسيًا لنجاح أي استراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة كما ان الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي تكون حكوماتها قادرة على بناء شراكات اقتصادية وتجارية مع الدول الأخرى بما يسهم في تنويع مصادر الغذاء وتقليل مخاطر الاعتماد على مصدر واحد.

المطلب الثاني: تأثير الأزمات السياسية في تفاقم أزمة الغذاء في الدول الهشّة (*)

ان اغلب الدول الهشّة تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي وذلك نتيجة تعرضها المتكرر للأزمات السياسية التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في قدرات الدولة بمختلف جوانبها التنظيمية والاستجابية والاستخراجية وعلى إدارة مواردها الاقتصادية والزراعية، اذ ان الازمات السياسية، سواء كانت على شكل صراعات داخلية أو عدم استقرار حكومي أو ضعف بنيوي في مؤسسات الدولة،

(*) عّرفت المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الهشاشة بأنها "عدم قدرة هيكلية الدولة ومؤسساتها على التعامل مع المخاطر، وفشلها في تلبية الطموحات السياسية والخدمية لمواطنيها، أو بأنها مزيج من التعرض للمخاطر وعدم كفاية قدرة الدولة أو نظامها السياسي أو المجتمع على إدارة هذه المخاطر واستيعابها والتخفيف من آثارها ونظرًا لأن الهشاشة تُفهم كظاهرة عالمية، فأن المنظمة تقيم طيف الهشاشة على ستة ابعاد: الاقتصادية، والبيئية، والبشرية، والسياسية، والأمنية، والاجتماعية. ومدى قدرة الدول على الصمود بوجه المخاطر والأزمات الدولية. ينظر: تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، OECD (2025), States of Fragility 2025, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/81982370-en

كلها تؤدي إلى تعطيل السياسات التنموية وإضعاف قدرة الحكومة على الاستجابة الفعالة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية ومن بينها تحديات الأمن الغذائي.

لذلك تؤثر الأزمات السياسية في قطاع الغذاء من خلال عدة مسارات، أولها تراجع الإنتاج الزراعي وتدمير البنية التحتية الزراعية وما ينتج عنها من تعطيل الأنشطة الزراعية وهذا الامر يؤدي بصورة مباشرة الى انخفاض مستويات الإنتاج الغذائي المحلي، وزيادة الاعتماد على الاستيراد الخارجي لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان (مصطفى، النجفي 2013، 111).

كما ان الأزمات السياسية تسهم في إضعاف قدرة الدولة على إدارة الأسواق الغذائية وتنظيمها اذ ان عدم الاستقرار السياسي، يؤدي الى تراجع قدرة الحكومات على مراقبة الأسعار أو توفير الدعم للسلع الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة معدلات الفقر وسوء التغذية وتصبح الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع، مثل الفقراء والنازحين، الأكثر تضررًا وتأثرًا بهذه الأزمات، مما يؤدي الى توسيع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية ويفاقم حدة التفاوت الاجتماعي داخل الدولة (مبارك 2013، 235).

وفي هذا السياق يمكننا القول ان انشغال الحكومات في ادارة الازمات السياسية والأمنية يساهم بشكل كبير في ابعاد نظرها أو انشغالها عن القضايا التنموية، كحالة العراق بعد 2003 إذ ساهم التحول السياسي وما صاحبه من أزمات سياسية وامنية واجتماعية التي بدورها أدت الى شل قدرة الدولة وابعاد انظارها عن القضايا التنموية وحتى وان وجدت الأخيرة فأنها تكون قاصرة ولا تلبي طموحات المواطنين، وهذا يكون نتيجة لاعتماد الحكومة لسياسات قصيرة المدى كحلول ترقيعية لا تعالج المشكلة من جذورها.

وفي المقابل تؤثر الأزمات السياسية في قدرة الدولة على التفاعل مع المجتمع الدولي والاستفادة من برامج الدعم والمساعدات المتعلقة بالأمن الغذائي

ففي بعض الحالات، قد تؤدي الصراعات السياسية إلى فرض عقوبات اقتصادية أو قيود تجارية على الدولة، وهو ما يحدّ من قدرتها على استيراد الغذاء أو الحصول على الدعم الدولي اللازم لتعزيز قطاعها الزراعي (UNCTAD 2022).

ويتضح مما تقدم أن الأزمات السياسية تمثل أحد أهم العوامل التي تسهم في تفاقم أزمة الغذاء في الدول الهشّة فكلما ازدادت حدة هذه الأزمات، تراجعت قدرة الدولة على إدارة مواردها الاقتصادية والزراعية، وازدادت احتمالات تعرضها لأزمات غذائية حادة تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومن هنا فإن معالجة أزمة الأمن الغذائي في الدول الهشّة تتطلب بالدرجة الأولى تعزيز الاستقرار السياسي، وبناء مؤسسات حكومية فعّالة قادرة على إدارة الموارد وتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: التحولات الدولية وأثرها في الأمن الغذائي

ان البيئة الدولية الراهنة شهدت تحولات عميقة أعادت تشكيل بنية العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول، وأثرت بصورة مباشرة في منظومة الأمن الغذائي العالمي، فقد تحولت قضية الغذاء من ملف تنموي تقني إلى أداة استراتيجية ضمن التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى، وأصبحت مرتبطة بقضايا الطاقة، والعقوبات الاقتصادية، والحروب الإقليمية، وتقلبات الأسواق المالية، ومع تصاعد الأزمات العالمية خلال العقد الأخير، برزت هشاشة النظام الغذائي الدولي، حيث كشفت الأزمات المتتالية عن مدى اعتماد الدول — خاصة الدول الهشّة — على سلاسل الإمداد العالمية، وأدى اضطراب تلك السلاسل إلى ارتفاع أسعار الغذاء، وتعطل عمليات الاستيراد، وزيادة معدلات الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي.

وان تحليل أثر التحولات الدولية على الأمن الغذائي يتطلب دراسة تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية من جهة، واستعراض الآليات التي تعتمدها الدول الهشّة للتكيف مع هذه التحولات من جهة أخرى، وكما يلي:

المطلب الأول: الأزمات الاقتصادية العالمية واضطراب منظومة الإمداد الغذائي

شهد النظام الدولي أزمات اقتصادية متكررة أثّرت بصورة مباشرة في استقرار منظومة سلاسل الإمداد الغذائي العالمي المعنية بضمان حصول الجميع على الغذاء الكافي للقضاء على الجوع والفقر من خلال استراتيجيات مختصة بالقطاع الزراعي والتجاري لحماية المجتمعات في أوقات الازمات، الأمر الذي انعكس بشكل أكبر على الدول بصورة العامة ودول الهشّة المعتمدة على الاستيراد الخارجي بصورة خاصة، ويمكن التطرق الى ذلك من خلال ما يلي:

أولًا: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على التجارة الغذائية: لقد شهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات العشرة الاخيرة سلسلة من الأزمات المتلاحقة التي أثّرت بصورة مباشرة في استقرار التجارة الغذائية الدولية، بدءًا من الأزمات المالية العالمية، مرورًا بجائحة كورونا، وصولًا إلى الحروب والصراعات الدولية التي انعكست على حركة الأسواق العالمية مثل (الحرب الروسية الأوكرانية)، وقد أدت هذه التحولات إلى اضطراب واضح في عمليات التبادل التجاري، خاصة فيما يتعلق بالسلع الغذائية الأساسية مثل القمح والزيوت والحبوب، الأمر الذي تسبب بارتفاع أسعار الغذاء عالميًا وزيادة الضغوط الاقتصادية على الدول المستوردة(ينظر: عبد الخالق 2015، 45-48).

كما أن الأزمات الاقتصادية قد اسهمت في ارتفاع تكاليف النقل والشحن البحري نتيجة اضطراب حركة الموانئ وارتفاع أسعار الوقود والطاقة، وهو ما أدى إلى زيادة كلفة استيراد المواد الغذائية، لاسيما بالنسبة للدول الهشّة التي تعتمد بشكل كبير على الأسواق الخارجية لتأمين احتياجاتها الغذائية إذ أصبحت هذه الدول أكثر عرضة للتقلبات الدولية بسبب ضعف إنتاجها المحلي وعدم قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي (ينظر: عبد الخالق 2015، 45-48).

كذلك قد أدت التقلبات الاقتصادية العالمية إلى تراجع القدرة الشرائية للسكان في العديد من الدول النامية، نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وزيادة أسعار السلع الأساسية الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على مستويات الأمن الغذائي والمعيشي، فارتفاع أسعار الغذاء لا يؤثر فقط في توافر المواد الغذائية بل يمتد ليؤثر في الاستقرار الاجتماعي والسياسي من خلال زيادة معدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية (World Bank 2023، 15-18).

وقد كشفت الأزمات الدولية الحديثة عن هشاشة الترابط الاقتصادي العالمي، إذ إن أي أزمة تحدث في دولة منتجة أو مصدّرة للغذاء يمكن أن تنعكس آثارها على بقية دول العالم بشكل غير مباشرة وعلى الدول المستوردة بشكل مباشر لذلك أصبحت التجارة الغذائية الدولية أكثر ارتباطًا وتأثرًا بالتحولات السياسية والاقتصادية العالمية، وأصبح الأمن الغذائي جزءًا من منظومة الأمن الاقتصادي والاستراتيجي للدول (World Bank 2023).

وتأسيسًا على ذلك ترتبط تبعية سلاسل الامداد الغذائية بمركزية مصادر التموين فالعراق كان يعتمد بشكل مباشر على روسيا وأوكرانيا كمصدريين أساسيين لاستيراد القمح، فمع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية صرح علاء الجبوري وزير التجارة العراقي الاسبق في عام 2022 ان المخزون الاستراتيجي لهذه المادة قد ينفد اذا ما استمرت الحرب اكثر من شهرين لذلك اخذت وزارة التجارة تتفاوض مع شركات بديلة لسد النقص الحاصل اذا ما استمرت الحرب (شفق، 2022).

ومن هنا نلحظ ان الازمات الاقتصادية اخذت تؤثر بشكل مباشر على بيئة النظام السياسي للدولة ومدى قدرته على التفاعل في إطار النظام الدولي ومن ثم ينعكس ذلك على استقرار مؤسسات النظام السياسي وتوسيع الفجوة بينه وبين المجتمع خاصة في الدولة الهشة ذلك يكون نتيجة لتراكم الازمات التي يعاني منها

النظام في مثل هذه الدول، خصوصًا بعد ان اصبح العالم يرتبط ارتباطًا شبه تام فيما بينه في عمليات التبادل التجاري.

ثانيًا: تأثير سلاسل الإمداد على الدول الهشّة

ان منظومة الأمن الغذائي الحديثة تعتمد على سلاسل إمداد مترابطة اذ تشمل عمليات الإنتاج والنقل والتخزين والتوزيع، وأي خلل يحدث في إحدى هذه الحلقات يؤدي إلى اضطراب المنظومة بأكملها وقد برزت أهمية سلاسل الإمداد بصورة واضحة خلال الأزمات العالمية الأخيرة التي أدت إلى تعطّل حركة التجارة الدولية وإبطاء عمليات نقل السلع الغذائية بين الدول.

وفي هذا المسار نجد ان الدول الهشّة هي الدول الاكثر تأثرًا وتضررًا بهذه الاضطرابات بسبب ما تعانيه من ضعف في البنية التحتية وغياب القدرات التخزينية الكافية، بالإضافة الى اعتمادها الكبير على الاقتصاد الريعي واستيراد السلع الأساسية من الخارج فعند حدوث أي أزمة دولية أو إغلاق للمنافذ أو ارتفاع في تكاليف النقل، تواجه هذه الدول صعوبة في توفير الغذاء بالكمية والأسعار المناسبة الامر الذي يؤدي إلى حدوث أزمات معيشية داخلية (تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2022).

وهذا ما حدث للعراق بفعل الخلل البنيوي والتخبط في السياسات الزراعية فضلًا عن غياب الرقابة الحقيقية على الجهات المنفذة لتلك السياسات، كالأشراف على تنظيم الاستيراد وفق الحاجة الفعلية وعدم اغراق المنتج المحلي وتنفيذ شبكات الري الحديثة، لان الاعتماد الكلي على الاستيراد سيولد ازمة مزمنة وان أي خلل يحدث في المنافذ الحدودية مع الدول الجوار سيؤدي مباشرة الى ارتفاع الأسعار في الأسواق وان الأخير سيكون مقرونًا بكلف النقل والترانزيت (ينظر: المدى 2026، 2).

كما أن ضعف شبكات النقل الداخلي وسوء إدارة المخازن وغياب التخطيط الاستراتيجي والتخبط بالسياسات العامة التي تؤدي في كل الأحوال إلى زيادة الفقد الغذائي، الأمر الذي يفاقم من أزمة الغذاء داخل الدول الهشّة وفي كثير من الأحيان، تكون الحكومات غير قادرة على الاستجابة السريعة للأزمات نتيجة ضعف بنية المؤسسات المسؤولة عن رسم السياسات وقلة الموارد المالية الذي يكون سببها غالبًا سوء التخطيط، وهو ما ينعكس سلبًا على استقرار الأسواق المحلية (ينظر: عبد الخالق 2015، 54).

وفي السياق ذاته إن محدودية المخزون الاستراتيجي سواء كان على الصعيد البنى التحتية أو قلة الموارد المالية تجد الدول الهشة نفسها امام تحدي كبير، إذ تفتقر العديد من هذه الدول إلى القدرة على خزن المواد الغذائية لفترات طويلة ما يجعلها أكثر عرضة للصدمات الخارجية وعندما تتعرض الأسواق العالمية إلى اضطرابات مفاجئة تجد هذه الدول نفسها أمام نقص حاد في المواد الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة التوترات الاجتماعية (نضير 2024، 351).

ثالثًا: البعد الجيوسياسي في أزمة الغذاء: ظهر البعد الجيوسياسي بشكل واضح من خلال الحروب والأزمات الدولية، اذ أدت الصراعات المسلحة والعقوبات الاقتصادية إلى تعطيل صادرات الغذاء والطاقة، ما تسبب في اضطراب الأسواق العالمية وارتفاع الأسعار ولجأت بعض الدول إلى فرض قيود على تصدير المواد الغذائية بهدف حماية أسواقها الداخلية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم أزمة الغذاء في الدول المستوردة (تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) 2022)، وهذا جعل الدول التي لا تمتلك المقومات التي تمكنها من توفير متطلبات الامن الغذائي لمجتمعاتها رهينة باقتصاديات تلك الدول نتيجة عجز البنوك المحلية عن تقديم التسهيلات الائتمانية لإنعاش الاقتصاد الوطني وهذا ما يترتب عليه هروب

رؤوس الأموال المحلية للخارج نتيجة لضعف الثقة بالعملة المحلية وضبابية مستقبل الاقتصاد فيها، فضلًا عن ضعف النظام الرقابي لحركة رؤوس الأموال في الأنشطة غير المشروعة.

وعليه اضحى استخدام المواد الأساسية للغذاء في ظل الازمات الجيوسياسية الدولية أحيانًا كوسيلة ضغط سياسي ضمن العلاقات الدولية، كما يمكن ان تستغل الهشاشة من جانب الدول العظمى لقمع مكاسب التنمية وتحويل مساراتها بما يخدم مصالح تلك الدول عن طريق جهات فاعلة حكومية كانت أو غير حكومية من خلال تحليل مصادر القوة والقدرة على الصمود وتحويل الهشاشة ليس الى تحديات يجب معالجتها ومواجهتها وانما الى أوضاع يمكن استغلالها والاستفادة منها كجزء من استراتيجياتها المحلية والإقليمية والدولية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2025).

وهذا ما جعل الدول العظمى والمنظمات الدولية تتجه نحو ذلك لفرض سياسة معينة تخدم مصالحها وذلك عن طريق تقليل الدعم المباشر للموازنات العامة للدول الهشة او الدول التي تعاني من هشاشة اقتصادية أو تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الاستيراد الخارجي أذ تستبدل هذا الدعم بقروض مالية مشروطة الامر الذي يؤدي إلى زيادة تبعية هذه الدول وتقليص قدرتها على تحقيق الاستقلال الغذائي، فضلًا عن حرمات حكومات الدول الهشة القدرة على التحركات اللازمة لإدارة ازماتها المالية ما يجعل أمنها الغذائي مرتبطًا بالمتغيرات السياسية الدولية بصورة مباشرة (ينظر: الحجاز 2009، 85–88)، كما أن التنافس الدولي على الموارد الطبيعية والممرات التجارية والطاقة انعكس بشكل غير مباشر على القطاع الزراعي والإنتاج الغذائي، لاسيما مع ارتفاع تكاليف الطاقة والأسمدة والنقل وهذا ما جعل الأمن الغذائي يرتبط بشكل متزايد بقضايا الأمن القومي والاستقرار

السياسي، خاصة في الدول الهشّة التي تعاني ضعفًا في قدرتها على مواجهة الأزمات الدولية المتكررة (الحيالي 2020، 1-37).

وتأسيسًا على ذلك ومن اجل عتق رقبة الدول الهشة من سياسات التبعية يتطلب منها القيام بإصلاحات جذرية لا موقتة للنظام الاقتصادي عن طريق بناء وتعظيم قدراتها المؤسسية المعنية بقضايا الاقتصاد من خلال تركيز الدعم الاقتصادي على القطاعات الضرورية وتوجه مواردها على النحو الذي يجعل من مواردها الشحيحة قادرة على تعظيم الإنتاج وتغطية اسوقها المحلية بالمواد الضرورية بدلًا من السياسات الدفاعية الي تهدف الى المحافظة على ما تملك.

المطلب الثاني: الاليات التي تتبعها الدول الهشّة للتكيف مع التحولات الدولية

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، وما رافق ذلك من أزمات اثرت بشكل مباشر على متطلبات تحقيق الامن الغذائي وجعلت الدول الهشة في محك الاختبار للتخلص من الاضطرابات التي قد تحصل في الامن الغذائي، لذلك نراها تلجأ الى اتخاذ عدة إجراءات التي من شأنها ان تعيد صياغة سياساتها الاقتصادية وتقلل الاعتماد المفرط على الاستيراد، وهذا ما يجعل الدول الهشة في تحدٍ دائم يدفعها الى تطوير قدراتها على النحو الذي يجعلها قادرة على التكيف مع هذه المتغيرات، وذلك من خلال ما يلي:

أولًا: العمل على بناء مرونة غذائية وطنية: تعني قدرة الدولة على استيعاب الصدمات الاقتصادية أو السياسية دون حدوث انهيار في منظومة توفير الغذاء ويتحقق ذلك من خلال دعم الإنتاج المحلي وتحسين كفاءة استخدام الموارد الزراعية وتنويع مصادر الاستيراد وإنشاء نظم إنذار مبكر لرصد الأزمات المحتملة فكلما كانت الدولة قادرة على التنبؤ بالمخاطر والاستعداد لها مسبقًا ساعد ذلك على انخفاض تأثير الأزمات المفاجئة على استقرار السوق الغذائي (FAO، 2013،1).

ثانيًا: إدارة المخزون الاستراتيجي: اذ يعتبر المخزون الغذائي الاحتياطي أحد أهم أدوات إدارة الأزمات في الدول الهشّة مما يجعل المحافظة عليه واستدامته امن أولى أولوياتها، لذا يجب أن تتبع هذه الدول جملة من الخطوات ليتم تنظيمه ضمن إطار قانوني ومؤسسي واضح يحدد الكميات المطلوبة من السلع الأساسية وآليات التخزين ودورات التحديث ومعايير التوزيع في حالات الطوارئ فالإدارة العشوائية للمخزون قد تؤدي إلى الهدر أو التلف أو سوء التوزيع (ينظر: Rinaldi 2025، 2-5)، بينما الإدارة الرشيدة التي تسعى الى تأمين سلاسل أمداد ذكية عن طريق اتباع (تقنيات الانترنيت) (*) في إدارة المخازن الاستراتيجية وتتبعها سواء كان ذلك في مرحلة الحصاد او التوزيع ويكون ذلك من خلال ربط المخازن الاستراتيجية بشبكة توزيع مرنة تكون لها القدر على العمل في مختلف الازمات والظروف

ثالثًا: تطوير القطاع الزراعي عبر التحول الرقمي والتقني: ان ضعف الإنتاج الزراعي المحلي يعد أحد اهم الأسباب الرئيسية الذي يجعل الدول الهشّة تعتمد بشكل كبير على الاستيراد الخارجي لذلك لابد ان تعمل هذه الدول على إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة، مثل أنظمة الري الذكية، والزراعة الدقيقة، وتحسين البذور المقاومة للجفاف، وكذلك استخدام البيانات الرقمية في التخطيط الزراعي ان هذا التحول التقني يسهم في رفع الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل وتقليل الفاقد

(*) ويقصد بهذا التقنيات استخدام تقنيات البلوكشين (Blockchain) وإنترنت الأشياء (IoT) وذلك لمتابعة المخزون الاستراتيجي اول بأول الامر الذي يساعد تلك الدول على التقليل من نسب الهدر وفقد الغذاء (Food Loss) في مرحلة ما بعد الحصاد والتوزيع الناتجة عن سوء التخزين وتقلبات درجة الحرارة، مع ربط هذا المخزون بشبكة توزيع لوجستية مرنة قادرة على العمل في ظل الازمات المحلية والدولية، إضافة الى ذلك إن إدارة بيانات تلك المخازن واتمتها عبر هذه التقنيات أتمتة البيانات يعطي مرونة في عمليات الدعم اللوجستي من خلال الاستجابة السريعة وتوجيه المخزون في ظل الظروف القصوى كالمتغيرات الدولية الجيوسياسية أو انتشار الأوبئة.ينظر:
Marta Rinaldi, or Authors, Emergency Supply Chain Resilience Enhanced Through Blockchain and Digital Twin Technology,(MDPI), *Logistic*, Volume 9, Issue 1, 2025, P 3-4.

الزراعي، ما يعزز الاكتفاء النسبي ويقلل من هشاشة النظام الغذائي (عبد القادر 2013، 83-84).

وفي هذا السياق ان استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة او ما يسمى (الرفاهية التكنولوجية) يسهم بشكل كبير في تطوير الزراعة في هذه الدول ويقلل من استهلاك المياه بنسبة كبيرة مما يساهم ذلك في الحفاظ على الثروة المائية وتحقيق المرونة الغذائية على المستوى الوطني.

رابعًا: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في المجال الغذائي: نجد ان الترابط المتزايد بين الدول يشكل احد اهم ادوات التعاون الدولي في مواجهة الأزمات الغذائية فالدول الهشّة تستطيع الاستفادة من الاتفاقيات التجارية وبرامج الدعم التي تقدمها المنظمات الدولية والمبادرات الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز تبادل السلع الزراعية والخبرات الفنية كما أن الانخراط في الشراكات الاستراتيجية يتيح لهذه الدول الحصول على تمويل ومساعدات تقنية تسهم في تطوير قطاعها الغذائي (عبد الخالق 2015، ص92).

خامسًا: إصلاح الحوكمة وتحسين إدارة السياسات الغذائية: اذ ان الاستجابة الفعالة للتحولات الدولية تتطلب وجود إدارة مؤسسية شفافة وقادرة على التخطيط الاستراتيجي فضلًا عن وجود إرادة حقيقية تعمل على تطوير السياسات التي تستهدف القطاع الزراعي، ويكون ذلك من خلال اعتماد الأنظمة الرقمية في إدارة الدعم الغذائي وتعزيز الرقابة على الأسواق ومكافحة الفساد في توزيع الموارد وتحسين التنسيق بين المؤسسات الحكومية المعنية بالزراعة والتجارة والمالية، فضعف الحوكمة يؤدي إلى إهدار الموارد وتقويض أي جهود إصلاحية تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي (السريتي 2000، 10)، وتعد هذه الخطوة العمود الفقري او صمام الأمان للتحول الرقمي الذي يضمن نجاح سياسات المرونة الغذائية.

وبناءً على ذلك نستنتج ان نجاح الدول الهشّة في مواجهة التحولات الدولية يعتمد على تكامل هذه السياسات ضمن رؤية استراتيجية وطنية شاملة تقوم على تعزيز الإنتاج المحلي، وتنظيم الاستيراد وبناء احتياطيات استراتيجية وتحسين الإدارة المؤسسية بما يضمن استقرار المنظومة الغذائية في مواجهة الأزمات العالمية المتكررة، فبدون ذلك تتضارب السياسات والقرارات فيما بين الوزارات او المؤسسات المعنية بذلك.

المبحث الثالث: الامن الغذائي في العراق بين تحديات البيئة المحلية والتحولات الدولية

يعد الامن الغذائي من المكونات المهمة والركيزة الأساسية لأمن الدولة كونه يرتبط ارتباطًا مباشرًا بتوفير الغذاء وعلاقته تزداد ترابطًا بأمن الدولة كلما كانت الدولة تعتمد الاقتصاد الأحادي، كحالة العراق مثلًا الذي يعتمد بصورة مباشرة على تصدير النفط في الوقت ذاته انه يمتلك ما يقارب (10%) من مجموع الأراضي الخصبة في الشروق الأوسط ومورد مائي جيد الا انه بسبب هشاشة النظام السياسي وعدم قدرة مؤسسات الأخير على تبني سياسات عامة راشدة قادرة على تحقيق متطلبات الامن الغذائي سواء كان على المستوى الوطني من خلال دعم المشاريع التي تهدف الى تحقيق الامن الغذائي، او على مستوى الدولي من خلال النظام الدولي وبيئته كون الأخير هو الذي يجعل البلد تابع ومفقس للازمات الا انه في الوقت نفسه يكون مصدرًا للحلول، وهذا ما سنتطرق له وفق مطلبين وكما يلي:

المطلب الأول: ازمة الامن الغذائي في العراق

تعاني مؤسسات النظام السياسي في العراق من الهشاشة في مختلف الجوانب البنيوية والوظيفية، والذي انعكس ذلك بشكل مباشر على واقع الامن الغذائي فيه الامر الذي يجعل الدولة ومؤسساتها بمواجه مستمرة لجملةً من المشاكل والتحديات التي تسهم أو تخلق بشكل أو بأخر ازمة في الامن الغذائي، ما

لم تكن هناك رغبة جدية في حلها وتكون هذه الازمات مرتبطة بالاستقرار السياسي أو تتعلق بمسائل المياه وشحتها أو التغيرات المناخية، وبصورة عامة يمكن الإشارة الى اهم التحديات التي تحول دون إيجاد حلول جذرية لازمة الامن الغذائي في العراق بما يلي:

اولًا: الاستقرار السياسي

يمثل انعدام الاستقرار السياسي تهديدًا مباشرًا لكيان الدولة، لما له من اثار سلبية يخلفها في مختلف الأصعدة والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وهذا ما عانه العراق نتيجة الحروب والصراعات العنصرية والطائفية ومن ثم انتعاش الانتماءات الفرعية على حساب الانتماء للبلد وهذا بطبيعة الحال خلق حالة من عدم الاستقرار داخل بنية المجتمع العراقي ومن ثم ينعكس ذلك بشكل مباشر على مدى قدرة الدولة على تحقيق الامن الغذائي للمواطنين.

وتأسيسًا على ذلك ان الاستقرار السياسي تربطه علاقة دائرية مع سائر المجالات الأخرى في الدولة بدءًا بالفرد وانتهاءً بأصغر مؤسسة في النظام السياسي، فعدم تمتع الدولة بالاستقرار السياسي لا يمكن لاي مشروع من مشاريع البنى التحتية على وجه العموم ان ينمو ويزدهر والمشاريع التي تستهدف تحقيق الامن الغذائي على وجه الخصوص، وهذا يجعل الدولة ومؤسساتها ملزمة في توفير البيئة المستقرة بما يحفظ قدرتها على تحقيق الامن من اجل استمرار الأنشطة الاقتصادية التي تستهدف الامن الغذائي (ينظر: سعود 2015، 133-134).

وعلى هذا يمكن القول تتجلى أهمية الاستقرار السياسي في الدولة كونه ذات علاقة مباشرة بالقطاعات الأخرى فعلى الرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق بعد عام 2003 الا انه بسبب تدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي وسوء الإدارة وتخبط المؤسسات في اتخاذ

السياسات اللازمة حالة دون تحسن الوضع الأمني للغذاء وتثبيت اركان الإدارة الجيدة، ومن اهم الاسباب التي تؤدي الى ذلك يمكن الإشارة الى نوع التنافس بين الأحزاب والسياسية على السلطة القائم على الأسس الطائفية والمذهبية ثم اخذت ابعد من ذلك من خلال دمج السلطة ومقدرات الدولة مع منافعهم المادية وثرواتهم وهذا ما جعل النظام السياسي يمتاز بالهشاشة الامر الذي ينتج عنه عجز مؤسساته عن أداء الواجبات المناطة بها.

ثانياً: التحديات البيئية:

تشمل هذه التحديات كل ما يتعلق بالبيئة من تغيرات مناخية كالحرارة والأمطار والرياح التي تميز كل منطقة عن غيرها من المناطق (اللوزي واخرون 2008، 48)، فالتغيير المناخي يؤثر بصورة مباشرة على حجم الإنتاج الزراعي ومن ثم يخلق فجوة كبيرة في موازين الامن الغذائي من خلال التغييرات المناخية كجفاف التربة وتصحرها فهذه العوامل لها المسؤولية المباشرة في زيادة حدة الازمة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2005، بلا)، لان هذه التغييرات من الأسباب الرئيسية التي تقوض فرص القضاء على الجوع (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2016، 4).

كون التغييرات البيئة توثر على كميات الامطار وارتفاع درجات الحرارة الى حد الجفاف نتيجة لعمليات التبخر، وهذا ما يجعل هذا التحدي يأخذ بعدًا دوليًا لان مجرى نهر دجلة ونهر الفرات ينبعان من خارج الحدود معتمدة كليًا على معدلات تساقط الامطار وذوبان الثلوج مما يخلق صعوبة عملية في إدارة الموارد المائية في العراق اوقات الجفاف (ينظر: تقرير السكوا الأول عن التنمية المائية 2005، 5).

وعليه ان الامن المائي ذات علاقة مباشرة بالأمن الغذائي كون الأمن المائي يمثل رديف استراتيجي للأمن الغذائي لاسيما بعد ان اخذت الموارد المائية بعدًا

دوليًا واصبح لا ينفصل عن الاستلال السياسي، لذا لا يمكن تحقيق الامن الغذائي دون توفير كميات كبيرة من الموارد المائية (ينظر: حداد 2012، 86-87)، كون الأخيرة تتصل بصورة مباشرة بعمليات التنمية الزراعية لان كميات المياه هي التي تحدد كمية الانتاج للأراضي الزراعية واستخدامها (البدري 2010، 126).

ثالثًا: الفساد المالي والإداري:

قدم البنك المركزي تعريفًا للفساد الفساد كمصطلح بأنه: (استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة، أو الاستغلال السيء للوظيفة العامة أي الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة) (البنك الدولي 1997، 112)، والتقت معه بذلك منظمة الشفافية الدولية فقد عرفته على أنه: (اساءة استعمال السلطة الوظيفية الموكلة لتحقيق منافع شخصية) (منظمة الشفافية 1995-2014).

وبالتوازي مع ذلك فقد عانى القطاع الزراعي في العراق من ذلك على المستوى التنظيم والإدارة كون الإنتاج الزراعي يتطلب تظافر جهود مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويتطلب عملية ترابطية بين تلك القطاعات فمثًلا يحتاج القطاع الزراعي القطاع التجاري لتسويق منتجاته ودفع أجور الفلاحين، ويحاج قطاع الكهرباء لتشغيل المكننة الزراعية، والصناعي لصناعة الأسمدة والمبيدات، وعليه ان فقد هذا النوع من التكامل بين تلك القطاع سيؤدي بطبيعة الحال الى جعل العراق رهينة للاقتصاد الريعي الذي يعتمد بشكل مباشر على تصدير النفط فالاعتماد الكلي على هذا النوع من الاقتصاد يسهم بشكل مباشر في غياب الترابط القطاعي بين مؤسسات الدولة، الامر الذي يزيد من هشاشة النظام السياسي واستمرار تبعيته الى الخارجة نتيجة لعمليات الاستيراد التي وصلت الى حد استيراد السلع الغذائية من الخارج مما يساعد ذلك على تأثر العراق بأي ازمة دولية أو إقليمية (ينظر: حسين 2024).

وبصورة عامة ان سبب استشراء الفساد المالي والإداري في مؤسسات النظام السياسي العراقي يعود الى الخلل البنيوي في المؤسسة التشريعية والتنفيذية فضلًا عن المنظومة الاجتماعية، وعلى هذا الأساس يمكن ان نقسم أسباب ظاهرة الفساد الى اسباب سياسية وتنفيذية تتعلق بغياب الإرادة الحقيقية والجدية في محاسبة الفاسدين وضعف الدور الرقابي للأجهزة الرقابية في الدولة نتيجة للمحاصصة الطائفية والحزبية، وتنامي الولاءات الفرعية على حساب الولاء للوطن، وضعف الأجهزة الإدارية مثل غياب الحوكمة الالكترونية وضعف الشفافية أدت الى تعقيد الإجراءات الحكومية، اما الأسباب التي تتعلق بالمنظومة الاجتماعية، التي تشمل غياب العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع واتساع الفجوة بين طبقاته الاجتماعية التي أدت الى التفكير بالمصالح الضيقة على حساب المصلحة العامة، إضافة الى استبعاد الكفاءات والخبرات العلمية من المؤسسات المهمة في الدولة، الامر الذي ساعد على توليد شعورًا بالإحباط وهذه الأسباب مجتمعة يؤدي الى غياب الوازع الأخلاقي اتجاه القضايا العامة والحفاظ على المال العام، وعليه ان الفساد المالي والإداري ينخر جسد الدولة ومؤسساتها ويؤثر على النمو الاقتصادي وينتهك حقوق الانسان وهذه الأسباب بطبيعة الحال تقييد او تحد من إجراءات الدولة في تحقيق الامن الغذائي للمواطنين.

المطلب الثاني: تأثير النظام الدولي على الأمن الغذائي في العراق

وهنا لا بد من الإشارة الى انه اذا كانت مؤسسات النظام السياسي هشة والسياسات التي تقرها لا ترتقي الى مستوى الطموح فأن العلاقة بين النظام السياسي والدولي تتحول الى ازمة مزمنة، وهذا ما سيتم التطرق له وفق ما يلي:

اولًا: مظاهر التبعية للخارج في الامن الغذائي العراقي

1. **الاعتماد على الاستيراد وعدم الاكتفاء الذاتي:**

تواجه بيئة النظام السياسي في العراق أوضاع غير مستقرة كونه يعاني من النقص في الإنتاج الزراعي ويعمل على سد هذا النقص عن طريق الاعتماد على الاستيراد، فقد اشارت (منظمة الفاو) الى ان العراق يستورد ما يقارب (50%) من احتياجاته الغذائية ففي عام 2025 قد بلغت احتياج الاستيراد للقمح ما يقارب (2,4) مليون طن، بعد ان كان قد اقترب من مستوى الاكتفاء الذاتي في العامين (2023–2024)، وهذا يرجع الى قصور الإنتاج الوطني الناتج عن الجفاف والسياسات العامة المتخبطة التي تتعامل مع هذا القطاع.

وهذا التراجع يعزى الى تداخل عدة عوامل منها بيئية تشمل التصحر والهجرة من الريف واقتصادية متمثلة بتراجع كميات الإنتاج، وسياسية متمثلة بالسياسات المائية التي تبنتها تركيا التي افضت الى بناء السدود الكبيرة على اهم المصادر المائية بالنسبة للعراق المتمثلة بنهري دجلة والفرات الامر الذي اثر على الحصص المائية للعراق كونه يعتمد على جيرانه في تأمين ما يقارب 70% من مواره المائية (انسايت 2025)، وهذا يعود الى ضعف السياسات الحكومية التي تفضي الى عقد اتفاقيات تكون ملزمة للطرفين تحدد فيها كميات الاطلاق بشكل واضح وغير ضبابي.

ومن هنا تبرز التبعية الغذائية نتيجة مشكلة الجفاف واتساع رقع التصحر التي إثرت بشكل مباشر على كميات الإنتاج الزراعي، وهذا النوع من التبعية يعد مؤشرا على عدم قدرة مؤسسات الدولة العراقية على توفير الاحتياجات الاساسية للمواطنين واعتمادها على الاستيراد الخارجي لسد النقص الحاصل في المواد الغذائية (ينظر: غربي 2010، 45).

وتأسيسًا ان اعتماد الدولة على الاستيراد من الخارج يجعلها رهينة للازمات الدولية والاقليمية ومن ثم تجدها تتأثر بأي ازمة تحدث في المجتمع الدولي وتجعلها عاجزة عن توفير الامن الغذائي.

2. أثر المؤسسات الدولية في توجيه السياسات التسعيرية للسلع الغذائية

نتيجة سعي الحكومة العراقية الى تحقيق متطلبات الامن الغذائي للأفراد واعتمادها على الاستيراد الخارجي في تلبية متطلبات الامن الغذائي، ساهم في هيمنة المنظمات الدولية على سياسة التسعير في العراق نتيجة لارتباط السوق العراقية في الأسواق العالمية، وهذا جعل الاقتصاد العراقي رهينًا لتقلبات الأسعار العالمية وهذا الارتباط يعرض اغلب الدول النامية بما فيها العراق الى خطر المواجه عند ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية فالدولة تجد نفسها مجبرة عن التخلي عن التمويل المشاريع الحيوية مقابل توفي السلع الاساسية للمجتمع (ينظر: بشير 2009، 207-210).

وبناءً على ذلك ان هيمنة المنظمات الدولية على سياسة التسعير يجعل الدولة مكبلة بقيود تجد نفسها مجبرة في اتباع سياسة ربما تؤثر على استقرارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كون هذه الهيمنة ستحول سياسات التسعير من وسيلة للحماية والحفاظ على التوازن الاجتماعي والاقتصادي فضلًا عن الاستقرار السياسي محليًا الى أداة الغاية منها سد الديون والاندماج الاجباري في فلك الاقتصاد العالمي، وهذا ما بدى جليًا في عام 2015 عندما اجبر صندق النقد الدولي العراق على اتباع سياسات اثرت بشكل مباشر على الفلاحيين إذ أوصى صندوق النقد الدولي بضرورة إعادة هيكلة السياسات التسعيرية الداعمة لإنتاج القمح المحلي وخفض سعر شراءه من الفلاحيين الى (25%) فوق سعر الاستيراد، فضلًا عن السياسات التي اتبعتها منظمة التجارة العالمية التي طبقت بعد عام 2003 والتي كانت تهدف الى الغاء التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية

المستوردة وهذا ما جعل المنتج المحلي عاجز عن منافسة المستورد (اللامي 2015)، وبذلك تصبح الصورة واضحة عن مدى ارتباط السياسات التسعيرية للدول النامية على وجه العموم والعراق على وجه الخصوص بالمؤسسات المالية العالمية وكيف تملئ على الحكومة سياسة تسعيرية على محاصيلها الاستراتيجية.

3.مرونة سلاسل الإمداد الغذائية في مواجهة الصدمات

ان الحكومة العراقية تعاني من التخبط وعدم الانتظام في سلاسل الامداد الغذائي وهذا ما اثر على قيمة المواد الغذائية بدءً من البذور وانتهاءً بموائد طعام المواطنين، نتيجة اعتمادها على الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على تصدير النفط بنسبة تقارب (90%) الامر الذي عرض نظام الامن الغذائي الى خطر مزمن وهذا الخطر ناتج من ارتفاع اسعار المواد الغذائية داخل السوق العراقية بسبب تأثر سلاسل الامداد القادمة الى العراق وتأثرها بالحروب الجارية في المنطقة واغلاق مضيق هرمز فبعد ان كانت الحاوية المحملة بالمواد الغذائية، مثلًا تأتي الى العراق عبر ميناء جبل علي أو الى ميناء ام قصر مباشرةً، الان في هذه الازمة أصبحت الحاويات تنقل برًا الى ميناء الشارقة أو ميناء جبل علي ومن ثم الى موانئ العرق بالسفن الصغير وهذه التكاليف تحمل اعباءها المواطن من خلال ارتفاع أسعار المواد الغذائية (رياض 2026).

ان مستوى هشاشة سلاسل الامداد الغذائية ترتبط بشكل مباشر بمدى قدرة الحكومة على تنوع المصادر ومركزيتها، ففي ظل تصاعد الأزمات الإنسانية في منطقة معينة تتفاقم الضغوط على الأمن الغذائي في البلدان التي تعاني من الهشاشة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي (مكي 2026).

ثانيًا: انعكاس الازمات الدولية على واقع الامن الغذائي في العراق

1.برنامج النفط مقابل الغذاء 1990– 2003: ان تأثير الازمات الدولية على الواقع العراقي يظهر جليًا من خلال فرض الحصار الاقتصادي على العراق في

تسعينيات القرن العشرين الذي أدى الى انقطاع العراق عن النظام الدولي المالي والتجاري ولم تعالج هذه المسألة الا بعد ان وقعت مذكرة التفاهم عام 1996 الذي سمح للعراق بموجبه من بيع النفط بقيمة تقارب (اثنين مليار دولار) كل ست اشهر لشراء الغذاء والدواء تحت اشراف الأمم المتحدة (ينظر: فرحان 2017، 8-9)، فبالرغم من أهمية هذا البرنامج هذا الذي انقذ المجتمع العراق آنذاك من المجاعة نوعًا ما الا انه رسخ تبعية العراق الى العالم الخارجي وحول الدولة الى مستورد للمواد الغذائية وتوزيعها على الافراد بدل اتخاذ السياسات التي من شأنها ان تدعم المنتج المحلي.

2. **الحروب والأزمات الدولية والإقليمية:** ان جائحة كورنا كشفت هشاشة سلاسل الامداد الغذائية للكثير من الدول بعد ان أغلقت الموانئ وتعطل النقل البري والبحري الامر الذي اثر بشكل مباشر على ارتفاع الأسعار المواد الغذائية، فارتفعت أسعار الحبوب عالميًا بنسبة تقارب 15-20% ، ففي العراق كونه يعتمد على القطاع النفطي واجه عقبة كبير في توفير المواد الأساسية للأمن الغذائي نتيجة لضعف الإيرادات التي كانت تأتي من عمليات تصدير النفط، إضافة الى ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب زيادة كلف الاستيراد (ADEL ELOMRI 2020، 153-155)، هذا فضلًا عن عدم تأثير الجائحة على الموارد الطبيعية الا انها تسببت بشكل مباشر في اضطراب سلاسل الامداد الغذائية بأكملها بدءً من المصدر الرئيس الى تاجر التجزئة.

لذلك ان الامن الغذائي في جل ما يعنيه هو ضرورة وجود مخزون استراتيجي للمواد الأساسية من الغذاء، وذلك من اجل تحصين امن الدولة الغذائي في فترات الحروب والنزاعات الدولية لان هناك بعض الدول لجئت الى استعمال المواد والسلع الغذائية كأدوات للضغط السياسية اثناء الحروب (سيدهم 1990، 12)، فضلًا عن ذلك يمكن ان تساهم هذه الحروب في قطع سلاسل الامداد الغذائية وتعرض امن

الغذائي للدول التي تعتمد على الاستيراد للخطر وهذا ما حصل مع العراق في الاحداث الأخيرة عند اغلاق مضيق هرمز وقيام اغلب الدول بتقييد تصدير محاصيلها وبضائعها الى الخارج انعكس بشكل مباشر على السوق العراقي الامر الذي كشف هشاشة الامن الغذائي والازمة المزمنة الذي يعاني منها نتيجة اعتماده الكبير على الاستيراد.

الخاتمة:

اضحى الامن الغذائي في البيئة العالمية أحد اهم المرتكزات الرئيسية للأمن القومي والاستقرار السياسي، أذ أصبحت ازمة الامن الغذائي لا ترتبط بالموارد والقضايا الزراعية والاقتصادية والمالية فحسب، وانما تتأثر بصورة مباشرة بمدى قدرة النظام السياسي على إدارة تلك الموارد والاستجابة للتحديات الداخلية والخارجية، لان بنية النظام السياسي في الدول الهشّة تتفاعل مع التحولات التي يشهدها النظام الدولي بطريقة معقدة، حيث يؤثر مستوى الاستقرار السياسي وكفاءة المؤسسات وطريقة الحكم في قدرة الدولة على صياغة سياسات غذائية فعّالة قادرة على تأمين الموارد وإدارة الأزمات المرتبطة بالغذاء،

أذ ساهمت التحديات الداخلية والأزمات الخارجية التي مر بها العراق بعد عام 2003 بشكل مباشر الى تذبذب أو انعدم الامن الغذائي بالرغم من المقومات الطبيعية والبشرية والإمكانات المادية التي يمتلكها، لاسيما بعد ان ارتبطت متطلبات تحقيق الامن الغذائي في البيئة الدولية وتحولاتها من أزمات اقتصادية وصراعات جيوسياسية واضطرابات في سلاسل الإمداد وهذه العوامل مجتمعة أسهمت في زيادة الضغوط على الدولة وعمقت مستويات تبعيتها الغذائية للخارج، وبما ان العراق يعد من الدول الهشة في هذا المجال فيمكن ان تُستغل هذا الهشاشة من جانب الدول العظمى لحرف مسار عمليات التنمية وتنفيذها على النحو الذي يخدم مصالحها.

وفي هذا السياق، كشفت حالة العراق عن وجود ترابط وثيق بين الخلل البنيوي للنظام السياسي وهشاشة مؤسساته وتفاقم تحديات الأمن الغذائي نتيجة عدم الاستقرار السياسي والامني، وضعف الإدارة، والتحديات المائية والبيئية وعدم وجود سياسة عامة راشدة كل ذلك ساهم في وئد الخطط التنموية التي من شأنها ان تعالج الاخفاقات الحاصلة في ملف الامن الغذائي، فعندما تنشغل الحكومات بإدارة الأزمات السياسية والأمنية على حساب القضايا التنموية تتراكم الازمات بفعل القرارات الحكومية المستعجلة والترقيعية التي جعلت البلد في دوامة الاعتماد على الاستيراد الخارجي في تأمين متطلبات تحقيق الامن الغذائي، الامر الذي ادى الى جعل العراق يعاني من اختلال شبه كامل للبنى التحتية التي امتد لعمليات الانتاج والاعتماد على الانتاج المحلي على النحو الذي اضحى الاقتصاد العراقي هشًا لا يلبي طموحات الشعب العراقي ولا حكوماته.

التوصيات:

1. تعزيز كفاءة مؤسسات النظام السياسي وتحسين الحوكمة في إدارة الموارد الغذائية والزراعية وإدراج السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي ضمن أولويات الأمن القومي والسياسات الاستراتيجية العليا للدولة.
2. دعم القطاع الزراعي وتطوير البنى التحتية من خلال استخدام أنظمة الري الحديثة لزيادة الإنتاج المحلي، والعمل على بناء مخزون غذائي استراتيجي قادر على مواجهة حالات الطوارئ والأزمات المحلية والدولية وامتصاص صدماتها.
3. العمل على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات الصناعية والزراعية على النحو الذي يساهم في دعم الصناعات المحلية وتطوير القطاع الزراعي، وذلك من اجل تنويع مصادر الاقتصاد العراقي وانهاء الاعتماد على النفط كمورد رئيس للاقتصاد.

4. إنشاء منظومة وطنية للإنذار المبكر لرصد المخاطر والأزمات الغذائية عن طريق العمل على رفع كفاءة المؤسسات الحكومية المعنية لتصبح قادرة على مراقبة وتحليل أوضاع الأمن الغذائي وتعين مواطن الضعف فيه.
5. تفعيل دور الأجهزة الرقابية والقانونية لتقليل حالات الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة على وجه العموم والمؤسسات المعنية في دعم القطاعات الزراعية والصناعية على وجه الخصوص.
6. تأسيس مجلس وطني يتولى مهمة الاشراف على بناء علاقة تكاملية بين مؤسسات الدولة المعنية بقضايا الامن الغذائي كوزارة التجارة والصناعة والموارد المائية كونها تمثل المحور الأساس والرئيسي في عملية التنمية وتحقيق متطلبات الامن الغذائي.

المصادر:

1. Abdel-Ghani, Mohamed Fathy. 2020. "The Evolution of the Concept of Sustainable Development, Its Dimensions, and Its Outcomes." "*Scientific Journal of Economics and Trade* ". no. 37.
2. Al-Tarawneh, Rawan Ibrahim. *International Conflicts and Their Role in Political Stability, Economic Growth, and Arab Political Systems* . Amman: Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution.
3. Sabahi, Ali Shehab Ahmed. 2019. *Private Foreign Investment: Reality and Prospects, A Comparative Legal Study*. Beirut: Dar Al-Akademiyoun for Publishing and Distribution.
4. Abdelkader, Motai. 2014. 'Food Security in the Arab World: When and How Will It Be Achieved'. *New Economics Journal*, no. 10. Algeria: University of Chlef.
5. Zuhdi, Tamara Muhammad. 2021. "*The Impact of Applying Good Governance Rules on Sustainable Development Indicators in West Bank Municipalities: Ramallah as a Model*." Master's thesis, Palestine: Al-Quds University

6. Mustafa, Saif Abdullah, and Salem Mustafa Al-Najafi. 2013. "The Impact of Income Levels on Per Capita Food Share and Food Deficit in Arab Countries: Selected Years." *Tanmiat Al-Rafidain* . no. 35.
7. Mubarak, Farah Diaa. 2015. "*Poverty Injustice and Terrorism*". Article published in Political Issues, University of Baghdad, no. 77 (2023).
8. Abdel Khaleq, *Gouda. Arab Food Security: The Food and Oil Dilemma*. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.
9. News, Twilight. Iraqi minister of trade: *the strategic wheat stock is enough for 23 days and we are waiting for marketing*. Twilight news agency, 9/3/2022. On the link: https://shafaq.com/ar/
10. (FAO). 2022. Report of the food and Agriculture Organization of the United Nations. *The impact of the war in Ukraine on World Food Markets and food security*. Rome.
11. The range newspaper. Food security in Iraq.. *The crisis exposes the slogans of abundance and reveals the truth of self-sufficiency*. Issue (6144) twenty - third year-Monday, May 11, 2026.
12. Nader, Yasser Talal. "Public policies for food security after the corona pandemic, Iraq is a model". *Journal of political issues*. Issue 77, 2024. Iraq.
13. Hejaz, Ziad Khalil. 2009. *Water security and Arab food security*. Beirut: Arab renaissance House.
14. Abdul Hayali, Abdul Amir Abbas. Hamid, Hussein Abdul Majid. "The role of food in the international system: a case study of Iraq as a model". *Journal of legal and Political Sciences*. University of Diyala. Volume 9. Issue 1. 2020.
15. Abdelkader, Ashraf. And others. 2013. *Economic growth and sustainable development in the Arab countries ;development policies and employment country studies*. Beirut. 1 SE ED. Volume 1. Arab Center for research and Policy Studies.
16. Abdelkhalek, Gouda. 2015.*Arab food security: the duality of food and oil*. Arab Center for research and Policy Studies. Beirut.

17. Al-saraiti, Mr. Mohammed Ahmed. 2000. *Food security and economic development (Islamic Vision: an applied study on some Arab countries).* The new University Publishing House. Alexandria.
18. Saud, Zia Hussein. 2015. *The role of funding sources in the development of infrastructure projects for selected countries with special reference to Iraq*. Unpublished master's thesis. Faculty of management and economics. University of Baghdad.
19. Al-Luzi, Salim Abdul Karim. Et al. 2008. *The challenges of Arab food security*. Lebanon. Arab Foundation for studies and publishing.
20. Food and Agriculture Organization of the United Nations. Conference on new challenges "*climate change energy and food*" Rome. 2005. View it on 23/2/2022 on the website: www.fao.org/foodclimote
21. Food and Agriculture Organization of the United Nations. 2016. *The state of food and agriculture: climate change, agriculture and food security*. Rome.
22. The first ESCWA report on Water Development. 2005. *The region is severely affected by socio-economic drought*. United Nations. New York.
23. Haddad, Hamid Abd. 2012. "Iraq's water security challenges" is an *International Studies journal*. University of Baghdad. Issue 51.
24. Badri, by the name of Hazem. 2010. "The impact of scarce water resources on irrigated agriculture in Iraq". *Journal of management and economics*. Mustansiriya University. Issue 80.
25. The World Bank. 1997. *Development Report*. Translation: Arabic translation unit at the World Bank. Washington.
26. Transparency International. "*Annual report of the Corruption Perceptions Index*" for the years (1995-2014).
27. Hussain, Adnan Naama. *The water crisis and its impact on agricultural development*. Center for Desert Studies-Department of desert geology, article published on 7/ 1 / 2024, at the link: https://desertstudiescenter.uoanbar.edu.iq/News_Details.php?ID=433

28. Noon insight. *Three seasons of surpluses.. Then came the drought: Iraq returns to importing wheat*. Article published December 19,2025. On the link: https://www.noonpost.com/347893/
29. Gharbi, Fawzia. 2010. Arab agriculture and the challenges of Arab food security. 1 SE ED. Beirut. Center for Arab unity studies.
30. Bashir, the honest Awad. 2009. *Challenges of Arab food security*. The Arab House of Science and publishing. Lebanon. 1 SE ED.
31. Lamy, alla. Abadi's government will hand over Iraq to the IMF torn pieces. The intellectual newspaper, 13/11/2015. An article published at the link: https://www.almothaqaf.com/opinions-2/899617-2015-11-13-00-17-12
32. Riad, saja. *Disruption of supply chains is pushing up commodity prices in Iraq*. June 3, 2026. The range newspaper. Issue 6158. On the link: https://almadapaper.net/437766
33. Makki, Naim. WFP: *disruption of supply chains threatens the food security of millions of people in the Middle East*. United Nations. March 11, 2026. On the link: https://news.un.org/ar/interview/2026/03/1144335
34. Looks: Farhan, Hamad Nawaf. 2017. *The reality of food security in Iraq is the stage of the American occupation and successive governments*. Qatar. Hermon Center for Contemporary Studies.
35. SEDHM, Hafiz . And others. 1990. *The food deficit in green Tunisia*. Tunisia. Press of the eastern industrial organization.
36. Pity Iraq. *Food security in Iraq.. Import overshadows domestic production and strategy is absent*. 24 / May /2026: on the link: https://iraq.shafaqna.com/AR/619504/

المصادر باللغة الإنكليزية:

1. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), The Impact on Trade and Development of the War in Ukraine, United Nations, Geneva, 2022.
2. World Bank. Commodity Markets Outlook: Food Price Shocks and Inflation. Washington DC. 2023.
3. World Bank (2023). Global Economic Prospects. January 2023. World Bank Group. Washington, D.C

4. FAO. Resilience Index Measurement and Analysis (RIMA-II). Food and Agriculture Organization of the United Nations. Rome. 2013
5. Rinaldi, Marta. or Authors. Emergency Supply Chain Resilience Enhanced Through Blockchain and Digital Twin Technology,)MDPI). Logistic . Volume 9. Issue 1. 2025
6. ينظر: ADEL ELOMRI. LAOUCINE KERBACHE. ABDELFATTEH EL OMRI. mpacts *of COVID-19 on Global Supply Chains: Facts and*